الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01-01/س(04/24)/14-خ(13077)

كلمة

سعادة السفير طارق علي فرج الانصاري

المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية - دولة قطر

في الجلسة الافتتاحية

لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته غير العادية

القاهرة:

الأربعاء 3 إبريل/ نيسان 2024

Scanned with CamScanner

سعادة السيد الرئيس/ حسين الديه
سعادة السفير/ حسام زكي
اصحاب السعادة المندوبين الدائمين،
الحضور الكريم

نبحث اليوم استمرار جريمة الإبادة الجماعية وسياسة التجويع التي ترتكبها إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، وفي ضوء التهديدات الإسرائيلية المستمرة بإجتياح محتمل لمدينة رفح الفلسطينية.

إخوتي الكرام

تدين دولة قطر بأشد العبارات، التهديد بإجتياح لمدينة رفح، كما تدين إعلان الاحتلال الإسرائيلي مصادرة أراض في منطقة الأغوار بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعد هذه التهديدات الإسرائيلية إمتداداً لسياستها الممنهجة الهادفة إلى توسيع المستوطنات، وتهجير الشعب الفلسطيني قسراً، وسلب حقوقه دون وازع من أخلاق أو ضمير.

ودولة قطر إذ تؤكد رفضها التام للتعدي على حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، تحذر في هذا السياق من أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في ازدراء القوانين الدولية، لا سيما القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وفرض منطق القوة والأمر الواقع، سيقضي تماماً على مصداقية القرارات الدولية وفرص السلام المنشود، خاصة مع استمرار الحرب الغاشمة على فلسطين المحتلة بما في ذلك قطاع غزة والتهديدات بإجتياح لمدن أخرى وتداعياتها الإنسانية الوخيمة على المدنيين بالرغم من صدور قراري مجلس الأمن 2728 و 2700 في سابقة خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين.

السيدات والسادة

إن الحرب في قطاع غزة قد أفرزت واقعاً إنسانيا مأساوياً، ظل يتفاقم يوماً بعد يوم نتيجة العوائق المفروضة على دخول المساعدات الإغاثية، واستهداف المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، في مناطق توزيع المساعدات، ومن هذا المنطلق، ترفض دولة قطر استخدام الغذاء سلاحا ضد المدنيين في الحرب على غزة.

وإننا إذ نشدد هذا الإطار على ضرورة وصول المساعدات إلى مناطق القطاع كافة دون عوائق، نؤكد على أهمية تعزيز الجهود الإقليمية والدولية لوقف فوري ودائم لإطلاق النار والعدوان على الشعب الفلسطيني، فضلا عن ضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب في كافة الجرائم المرتكبة جراء هذه الحرب المروعة والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، لا سيما أن توسيع المستوطنات يعني تهجير السكان، ما يرقى إلى جريمة حرب بموجب القانون الدولي.

إن الواقع الإنساني المروع في فلسطين المحتلة لاسيما في قطاع غزة، يستوجب اصطفاف المجتمع الدولي بحزم لوقف إطلاق النار بشكل دائم في القطاع، ومنع تمدد آثار الحرب الكارثية إلى المنطقة، لذلك فليس هناك بديل من ضمان فتح المعابر التي تغلقها قوى الاحتلال، لتجنب المجاعة التي تهدد القطاع، فضلا عن منع مخاطر الإبادة الجماعية.

وفي هذا الإطار تستمر جهودنا المشتركة مع مصر الشقيقة والهادفة للوصول لوقف إطلاق نار مستدام ولابد من استمرار سعينا المتواصل في إطار العمل العربي المشترك لإيجاد حل مستدام لمأساة الأشقاء الفلسطينيين، لذلك ندعم كل ما تتخذه الدول العربية الشقيقة من خطوات لمواجهة تبعات العدوان الإسرائيلي الغاشم على الشعب الفلسطيني، ونساند جهود الدول الشقيقة والصديقة لإدخال المساعدات إلى الشعب الفلسطيني بشكل فوري ومستدام وكاف.

اخوتي الكرام

في الختام تجدد دولة قطر موقفها الثابت من عدالة القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفي إطار مناصرتها لعدالة القضية الفلسطينية، ومن هذا المنطلق فإن دولة قطر تعرب عن تأييدها ودعمها للقرار الصادر عن هذا الاجتماع.

Scanned with CamScanner